بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

المملكة العربية السعودية

أمام قمة الجنوب الثانية لمجموعة ال (٧٧) والصين

يلقيها

معالي الدكتور نزار بن عبيد مدني

مساعد وزير الخارجية

قطر/ ١٢-١٦ يونيو ٢٠٠٥م

صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر رئيس ألقمه

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتشرف بأن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربيـــة السعودية، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وتمنياتهما بنجاح أعمال هذه القمة. كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لما تبذله دولة قطر الشقيقة في سبيل إنجاح هذه القمة المهمة

التي تنشد تعزيز التعاون بين دول هذه المجموعة وتحقيق مصالح دولها المشتركة وبما يعود بالنفع والفائدة على شعوبها، ولايفوتني ان أشيد بالترتيبات الممتازة وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الدي حظينا به مند وصولنا الى دولة قطر الشقيقة .

لقد مضت خمسة أعوام على انعقاد القمة الاولى لهذا التجمع الكبير في مدينة هافانا بكوبا ظهر خلالها مدى أهمية التعاون والتنسيق بين دول هده المجموعة .. على اعتبار أن النظام الدولي الجديد ، الذي حل محل عهد الاستقطاب الثنائي وما عرف آنذاك بالحرب الباردة ، تقوم ركائزه على القوة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتطور العلمي. ولقد جاءت العولمة ايضاً بتحديات هائلة تمس مصالح شعوبنا الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي يدعونا أكثر من أي وقت مضى الى ضرورة البحث عن افضل سبل التعاون وتنسيق سياساتنا بما يحقق

طموحات دولنا المشروعة نحو حياة آمنة وتنمية شاملة ومجتمعات مزدهرة .

سمو الرئيس

إن أهمية هذا المؤتمر تكمن في تجسيده طموحات دول هده المجموعة وشعوبها في بناء تنمية شاملة مستدامة عن طريق وضع برنامج عمل محدد وشامل ضمن منظومة الإقتصاد الدولي الجديد.

ولا يمكن أن نتغاضى عن حجم وطبيعة التحديات الكبيرة التي تواجه الدول النامية والتي قد تعيق مسيرتنا نحو تحقيق أهداف النمو والرخاء المنشود. ومن أبرز تلك الصعاب والعراقيل التي تقف أمام التنمية الإقتصادية في الدول النامية والأقل نمواً، موضوع الديون المجحفة للمؤسسات الدولية والدول المتقدمة والتي تتطلب إعادة

جدولة عادلة وسريعة لها، إلى جانب إيفاء تلك الدول بتعهداتها الدولية تجاه تقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة للدول المحتاجة.

ولا يفوتني في هذا المجال الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية ومع كونها دولة نامية وذات إحتياجات مالية متزايدة، إلا أنها ساهمت في تمويل جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية على المستوى الثنائي والدولي. إذ بلغ جملة ما قدمته من مساعدات غير مستردّة وقروض إنمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف خلال الثلاثة عقود الماضية حوالي (٨٣) مليار دولار تمثل ما نسبته (٤%) من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج المحلي للمملكة في تلك السنوات. وقد إستفادت (٧٣) دولة نامية في مختلف القارات من تلك المساعدات. كما ساهمت المملكة بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون عن

الـــــدول الفقيرة لـــــدى صنـــــدوق النقـــــد الـــدولي، وبادرت قبل إطلاق المبادرة الدولية الجديدة بإعفاء عـــدد من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها.

سمو الرئيس

إن البترول يعتبر سلعة إستراتيجية مهمة لكافة الدول وبدون إستثناء، ولذلك فإن إستقرار أسواقه الدولية أمـــر في غاية الأهمية لضمان المحافظة علـــى نمـــو وإزدهـــار الإقتصاد العالمي. وإستناداً لذلك تبنت المملكة دائما سياسة بترولية ثابتة ومعتدلة ساهمت في المحافظة على ضـــمان إمدادات النفط إلى الأسواق الدولية. كما سعت دوماً إلـــى تبني مبدأ الحوار فيما بين المستهلكين والمنتجـــين لتلـــك السلعة الإستراتيجية الناضبة وذلك للتشاور والوصول إلى

ما يحقق مصالح الجميع. وفي هـذا الـصدد إستـضافت السكرتارية العامة لمنتدى الطاقة في مدينة الرياض.

سمو الرئيس

إن التصدي للأزمات المالية ومعالجة آثارها يتطلـب تعزيز وتقوية المؤسسات المالية لتساهم فـي المبـادرات التي يديرها صندوق النقد الدولي، مع أهمية التنسيق بين جهود الدول الأعضاء لتعزيز الإستقرار في النظام المـالي الدولي، وتعزيز طاقة المؤسسات في الدول النامية للتعامل مع التطورات الإقتصادية والمالية، وقد حرصت المملكـة العربية السعودية على المشاركة فـي الجهـود الدوليـة الرامية إلى تعزيز الإصلاحات في هيكـل النظـام المـالي الدولي والهادف إلى خلق أدوات أكثر ملائمة لمنع الأزمات

المالية وإدارتها مع إعطاء الفرصة للدول النامية للمشاركة في صنع القرار داخل المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

سمو الرئيس

إن دعوة الدول النامية لتحقيق الإصلاح والتنمية أمراً نبيل ولكن الأكثر نبلاً أن يرتبط القول بالفعل، وذلك بأن تزيل الدول المتقدمة كافة العوائق التي تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك الإصلاح والتنمية. ومن أهمها الرسوم الجمركية العالية والقيود الكمية والفنية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى أسواقها، بالإضافة إلى الدعم الهائل الذي تقدمه تلك الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية على الرغم من انعدام الميزة النسبية للإنتاج لديها. ولا بد أيضا أن تساهم الدول المتقدمة بدورها في دعم عملية

التنمية من خلال تشجيعها لتدفق رؤوس الأموال إلى أسواق الدول النامية والأقل نمواً.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك عددا من الإلتزامات الملقاة على عاتق الدول النامية والأقل نمواً والتي يجب أن تحظى بأولوية بارزة في مساعيها التنموية. ومن أهمها تحرير الإقتصاديات والإنفتاح على الأسواق العالمية وتأسيس الهيكلية النظامية والقانونية والإدارية الفاعلة. فدولنا في الحقيقة مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن تضاعف جهودها التنموية الداخلية لتستطيع أن تلحق بركب مسيرة الإقتصاد الدولي.

سمو الرئيس

إننا نشعر الآن أن العالم يمر بظروف سياسية وأمنية وإقتصادية صعبة تتطلب من الجميع العمل على إجتيازها

وتخطيها حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة بدون توفر المناخ المناسب لها. لقد أكدت المملكة العربية السعودية في جميع المحافل الدولية على أن إستمرار التوتر وعدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط يقف حائلاً أمام تحقيق التنمية المنشودة والتي هي في أمس الحاجة لها، فعلى سبيل المثال لا يزال النزاع العربي الإسرائيلي ينتظر الحل العادل والدائم والشامل المستند على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق, وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فيما يتعلق بالوضع في العراق، فإننا لازلنا نتطلع إلى إستتباب الأمن والإستقرار في ربوع هذا البلد الذي يجتاز حالياً مرحلة سياسية دقيقة.

ولقد رحبت المملكة العربية السعودية بالقيادة الجديدة في العراق وبانتخاب الجمعية الوطنية وبتشكيل الحكومة العراقية بإعتبارها خطوات مهمة في سبيل إستعادة العراق لكامل سيادته وإستقلاله ووحدة أراضيه... وتتطلع في ذات الوقت وبآمال عراض إلى إستكمال العملية السياسية وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٦) على قاعدة وطنية عريضة تشمل جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي السياسية والدينية والمذهبية والعرقية بما يكفل وحدة العراق وإستقلاله.

وفي لبنان شهدت الفترة الماضية جملة من الأحداث الأمنية المأساوية بإغتيال دولة رئيس الحكومة السابق الشيخ رفيق الحريري رحمه الله وما تبعها من تطورات وأحداث سياسية بالغة الأهمية والتي نأمل أن تنتهي إلى تحقيق مستقبل مشرق للبنان وما يصبو إليه من الحرية والسيادة والإستقلال. ومن ناحيتها فقد بذلت المملكة

العربية السعودية جهوداً متصلة لمساعدة اللبنانيين على بلوغ طموحاتهم والمحافظة على أمن وإستقلال لبنان ليبقى كما عهدناه بلداً عربياً شامخاً مناراً للثقافة والإبداع.

سمو الرئيس

أن ظاهرة الإرهاب تعد من أخطر الظواهر التي تعرض لها المجتمع الدولي، ولمحاربة هذه الظاهرة التي لا ترتبط بدين ولا وطن ولا جنسية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الدعوة لعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض خلال شهر فبراير الماضي، وصدر عنه العديد من التوصيات المهمة من قبل الأجهزة المختصة وخبراء متمرسين في أعمال مكافحة الإرهاب المشاركة في المؤتمر، ومن أبرزها مقترح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لإنشاء مركز دولي

لمكافحة الإرهاب. وقد صدر التقرير النهائي المتضمن هذه التوصيات والتي نأمل أن تجد طريقها إلى التنفيذ وأن تقوم الأمم المتحدة بتبنيها ورعايتها .

سمو الرئيس

ان موضوع الاصلاحات في الامم المتحدة وتوسعة عضوية مجلس الامن وتطوير عمله مسألة بالغة الاهمية في وقتنا الحالي ، وان المملكة العربية السعودية ترى أهمية التركيز على جعل الامم المتحدة ومجلس الامن أكثر فعالية لضرورة ظهور الامم المتحدة بشكل موحد في التعامل مع القضايا السياسة والامنية ، كما أننا نؤكد على أهمية التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الامن بما يحقق التوازن ويضمن فعالية ادائه باعتباره الجهاز المسؤول عن حماية وصيانة الامن والسلم في العالم على أنه من المهم ايضا أن تتجه الجهود الهادفة الى اصلاح وتطوير

الامم المتحدة الى تعزيز فعالية الجمعية العامة ومنحها المزيد من الصلاحيات والنظر في الزامية القرارات الصادرة عنها

سمو الرئيس

في الختام لابد من التاكيد هنا على ان الوصول الى الاهداف التي تنشدها هده المجموعة وتنفيد السياسات والبرامج التي وضعتها القمة السابقة وهده القمة انما يتحقق من خلال وعي وادراك اعضائها بأن مصالحها مشتركة ، وان اعتماد مبادىء الحوار والتفاهم والتوافق والتعاون فيما بينها هو الطريق الامثل لتحقيق اهدافها في النهوض بمستوى مجتمعاتها وجعلها أكثر نموا وازدهارا متمنيا أن يتكلل اعمال هده القمة بالنجاح والتوفيق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته,،،